

## ما الذي يجعل الإصلاح ممكناً؟

## قوانين الأسرة المسلمة:

عادة ما يلقي الإصلاح مقاومة على أساس أن قوانين الأسرة المسلمة إلهية، وبالتالي لا يمكن تغييرها. ولكن الواقع يشي بأن التغيير والإصلاح كانا من السمات الراسخة للتراث الفقهي الإسلامي. فالتراث الإسلامي غني بالمفاهيم والأدوات التي دأب المسلمون على استخدامها في الماضي، والتي يمكن أن تمهد لنا الطريق إلى قوانين أسرة أكثر انساقاً مع واقع المسلمين المعاصر، وكذلك مع المفاهيم الحديثة للعدل، والتي أصبحت، خلال القرن العشرين، تشتمل كذلك على المساواة بين الجنسين.



الإصلاح القانوني

مثلاً، يحتوي هذا التراث على أصول الفقه، وهو المنهج الذي يوطر لعمليات استنباط الأحكام على أسس أخلاقية و فقهية. هذا المنهج الذي تطور خلال فترة تكوين الفكر الإسلامي (منذ انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى سنة ٦٣٢ وحتى سنة ٩٥٠) يحتوي على بعض المفاهيم الرئيسية والتي يمكن استخدامها كأدوات للإصلاح. فيما يلي بعض الأمثلة:

في ظل ما يطرأ على شؤون البشر من تغير وتطور، تحتاج القوانين والمعايير الاجتماعية التي تشكل العلاقات الأسرية إلى التعديل وإعادة الضبط حتى تعكس تلك التغيرات. بيد أن معظم قوانين الأسرة المسلمة المعاصرة تستند إلى إطار فقهي تبلور منذ قرون بعيدة، فلم يعد يستجيب لواقع المسلمين المعاصر. لذلك، فالإصلاح القانوني يعد إحدى وسائل معالجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، لجعل نظمنا القانونية متوافقة مع الاحتياجات الفعلية للفرد والأسرة في عالمنا المعاصر.

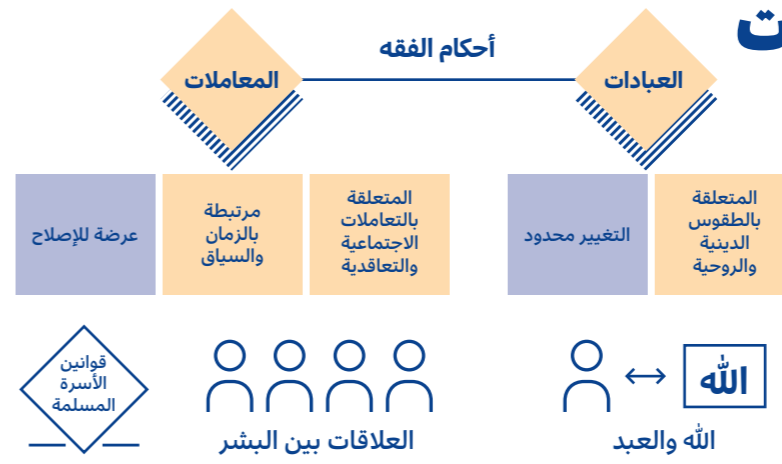
الشريعة هي مجموع القيم الدينية التي أوحى بها الله إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، ليستهدي بها البشر للوصول إلى الحقيقة والعدل. الفقه هو العملية التي يقوم بها البشر لفهم الشريعة من النصوص المقدسة في الإسلام، القرآن والسنة (القولية والعملية)، واستنباط الأحكام من هذين المصدرين.

الشريعة هي مجموع القيم والمبادئ الدينية التي يستهدي بها المسلمون في حياتهم. وهي إلهية وأبدية. وذلك في مقابل الفقه الذي هو عملية بشرية تسعى إلى استنباط أحكام قانونية ملموسة من الشريعة. الفقه، إذن، وكأي نظام اجتهاد قانوني آخر، من صنع البشر، ظرفي، خاضع لزمانه، وعرضة للتغيير.

## الشريعة والفقه: الفروق



## العبادات و المعاملات :الفروق



قسم الفقهاء المسلمون أحكام الفقه إلى نوعين رئيسيين، وهما : العبادات (المتعلقة بالطقوس الدينية والروحية) والمعاملات (المتعلقة بالتعاملات الاجتماعية والتعاقدية). فالأولى (العبادات) تنظم العلاقة بين الله والعبد، وبالتالي فمجال التغيير فيها محدود. أما الثانية (المعاملات)، فأحكامها تنظم العلاقات بين البشر، وبالتالي فقد كانت عرضة، دائماً، للإصلاح، مع تغير الزمان، والسياق، والظروف.

تندرج قوانين الأسرة المسلمة تحت تصنيف المعاملات. هذه الأحكام الاجتماعية والتعاقدية مرتبطة بالزمان والسياق، وبالتالي يمكن، بل ويجب، أن تتغير وفقاً لتغير واقع الزمان والمكان ومتطلبات العدالة.

## الاجتهاد

الاجتهاد هو بذل قصارى الجهد لاستنباط قوانين جديدة أو حلول فقهية جديدة لحالات غير مسبوقة (لم تقع من قبل). كان الحق في الاجتهاد، في السابق، مقصوراً على الفقهاء، وكان يعتبر مهمة تتطلب معرفة قوية بالقرآن والسنة، وكذلك مهارات تطبيق المعايير لاستنباط الأحكام من النصوص. ولكن في فترة لاحقة ذهب فقهاء مثل الشاطبي إلى أن الدراية القوية بالواقع المعيش، - التي لا يملك الفقهاء عادةً ناصيتها - ضرورة للاجتهاد. بهذا المعنى، يتطلب الاجتهاد انخراط مجموعة متنوعة من الناس الذين يملكون المعرفة بموضوع الأحكام الفقهية التي يسعى الفقهاء المسلمون إلى استنباطها من النصوص المقدسة.

الاجتهاد يشير إلى الجهد البشري لفهم وتفسير الشريعة واستنباط الأحكام التي تقدم حلولاً لمشكلات قائمة بالفعل وأخرى ناشئة.

## الضرورة

الضرورة، في الفقه الإسلامي، هي الوضع الذي يجد فيه المرء نفسه مكرهًا على فعل شيء أو في احتياج لشيء يمس بقاءه حيًا، فيباح له الخروج عن الحكم الأساسي. هذا المبدأ تحكمه قاعدتان فقهيتان رئيسيتان، وهما "الضرورات تبيح المحظورات" و"الضرورة تقدر بقدرها". وقد استُؤيد مبدأ الضرورة من الآية ١٧٣ من سورة البقرة: "إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم".

الضرورة مبدأ مهم يعترف بالأوضاع الجديدة والطارئة ويبيح مرونة فقهية لتحاشي ضرر جسيم.

## المصلحة

المصلحة مفهوم فقهي يستخدم لاستنباط حكم على أساس مصلحة الفرد أو الجماعة. وتعتبر المصلحة في النظرية الفقهية الإسلامية مبدأً ضروريًا من مبادئ الشريعة.

المصلحة مفهوم يمكن استخدامه لإصلاح الأحكام والقوانين القائمة وصياغة أحكام وقوانين جديدة تفيد وتؤمّن صلاح الفرد والمجتمع بتعزيزها لمصالحهما وحمايتهما من الضرر.



### نماذج

## كيف يمكن أن تساعد هذه المفاهيم في الدعوة للإصلاح؟

التمييز بين الشريعة والفقه، وكذلك بين العبادات والمعاملات يوفر أرضية صلبة لإصلاح الحقوق غير المتساوية والتمييزية في العلاقات الزوجية، والعلاقات بين الوالدين في قوانين الأسرة المسلمة المعاصرة. فقوانين الأسرة من وضع البشر، وهي تتعلق بشؤون اجتماعية

وتعاقدية، بالتالي فهي قابلة للتغيير. هذا فضلاً عن أن القوانين غير المساوية والتمييزية تتناقض، أيضًا، مع روح العدل في الشريعة، إذ يعاني النساء، والرجال، والأطفال من أوجه عدم المساواة هذه.

فيما يلي بعض الأمثلة على كيفية استخدام مفاهيم النظرية الفقهية الإسلامية (أصول الفقه) هذه، للمساهمة في إصلاح بعض جوانب قوانين الأسرة المسلمة:

### الطلاق المنفرد

يمكن استخدام الاجتهاد لإعادة النظر في قوانين الأسرة التي تعطي الرجل وحده الحق في الطلاق وتقيد حق المرأة فيه، إذ يتناقض ذلك مع منطق الزواج الإسلامي الذي يرى الزواج عقدًا قائمًا على تراضي الطرفين.



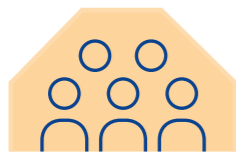
### ولاية الرجل في عقد القران

اختلفت المذاهب الفقهية في موقفها من ولاية الرجل في الزواج. فقد أباح المذهب الحنفي، على سبيل المثال، للمرأة الرشيدة الحق في عقد قرانها دون الحاجة لوجود ولي، وذلك على خلاف المذاهب الأخرى. هذا الاختلاف الفقهي يؤكد أن ولاية الرجل في الزواج ليست حقًا إلهيًا، وبالتالي، يمكن إصلاحها في ظل تغير الواقع.

## الاستحسان والاستصلاح

الاستحسان والاستصلاح مفهومان فقهيان ينسب أولهما إلى المذهب الحنفي، والآخر إلى المذهب المالكي، وكثيرًا ما يستخدمان كمترادفين. الاستحسان يشير إلى تفضيل حكم على أحكام أخرى مستمدة كلها من النص، استنادًا إلا ما يراه الفقيه "حسنًا". والاستصلاح يشير إلى الحكم المستند إلى منظور المصلحة الأكثر مناسبة للشريعة في غياب الدليل النصي.

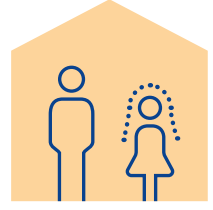
الاستحسان والاستصلاح أداتان فقهيتان يمكن استخدامهما لتوسيع صياغة الأحكام والقوانين على أساس ما يُرى أنه أفضل الحلول للفرد والمجتمع.



## الاستحسان والاستصلاح

يمكن إصلاح قوانين الأسرة التي تمنح الولاية على الأبناء، بشكل مسبق، للأقارب الذكور، دونما اعتبار لمصلحة الطفل، وذلك عن طريق تطبيق مبدأ المصلحة. فقد أثبتت البحوث أن حق الآباء المنفرد في الولاية على أولادهم لا يكون عادةً في مصلحة الأبناء، خاصةً في نزاعات الطلاق. فعندما لا يكون للأب الحاضنة السلطة القانونية لإدارة شؤون حياة أبنائها، فهي لن تستطيع أن توفر لهم أوجه الرعاية المختلفة (مثل فتح حسابات بنكية لهم، أو التعامل مع المشاكل الطبية، أو الوفاء باحتياجات التعليم، إلخ).

يوفر تطبيق مبدأ المصلحة دعمًا قويًا لإصلاح القوانين التي تبيح زواج الأطفال. فقد أثبتت الكثير من الأبحاث الإمبريقية أن زواج الأطفال يضر بصحة الأم الصغيرة وأبنائها على حد سواء، فضلاً عن أنه يحرم الفتيات من التعليم، مما يؤثر سلبيًا على موارد الأسرة وصلاحياتها، وكذلك على الرخاء الاقتصادي للدولة بأسرها.



## المضي قُدُمًا

تتطلب إعادة التفكير في قوانين الأسرة المسلمة وإصلاحها، فهم المبادئ والمناهج الإسلامية وتطبيقها في ضوء الواقع الحالي والمفاهيم المعاصرة للعدل. ويمكن أن تستهدي هذه العملية بالعديد من القيم القرآنية مثل العدل، والقسط، والإنصاف، والإحسان، وكل ما اصطلح على تسميته "بالمعروف". فكما يحفل القرآن بالقيم والمبادئ التي تعزز رؤية أكثر مساواةً للعلاقات الأسرية، كذلك الحال أيضًا مع النظرية الأخلاقية-الفقهية الإسلامية (أصول الفقه)، كما رأينا في المفاهيم والمبادئ التي ذكرناها آنفًا.



التراث الفقهي الإسلامي ثري، مرن، وديناميكي. فهو يوفر أدوات مفاهيمية للإصلاح، وأساليب فقهية للتحويل نحو علاقات متساوية بين الجنسين داخل الأسرة والمجتمع.

كيف يمكننا العمل معًا لبناء مجتمعات مسلمة تساوي بين الجنسين؟



تمت ترجمة هذه الوثيقة بدعم من البرنامج الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفي إطار برنامج "الرجال والنساء من أجل المساواة بين الجنسين" الممول من طرف وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية. الآراء المُعبّر عنها في هذه الوثيقة خاصة بـ"مساواة"، ولا تمثل بالضرورة آراء أي من الممولين.

يمكن نسخ أي جزء من هذه الوثيقة أو استخدامه أو حفظه داخل نظام استعادة، أو نقله في أية صورة وأية طريقة لتلبية احتياجات محلية دون الحصول على إذن من "مساواة"، شريطة ألا تكون هناك نية للحصول على أرباح مالية، وأن تشير النسخ والاستخدامات والتعديلات والترجمات كلها عن طريق السبل الميكانيكية أو الكهربائية أو الإلكترونية إلى أن المصدر هو "مساواة". ويجب إرسال نسخة من أي نتاج لاستخدام أو تعديل أو ترجمة هذه الوثيقة إلى "مساواة" على العنوان المدرج في صفحتها على الشبكة العنكبوتية

